الأمم المتحدة S/2014/182

مجلس الأمن

Distr.: General
13 March 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة موجَّهة من الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة، مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، فيما يتعلق بإحاطة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاريل **فان أوستيروم**

140314 140314 14-26380 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، يشرفني أن أطلعكم على تقييم الائتلاف للجولتين الأولى والثانية من مؤتمر جنيف بشأن سورية، قبل الإحاطة التي سيقدمها الممثل الخاص المشترك المعني بسورية إلى مجلس الأمن في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

خلال مؤتمر جنيف، كان هدف الائتلاف السوري واضحاً وثابتاً ألا وهو إنهاء النزاع السوري من خلال مناقشة التنفيذ الكامل لبيان جنيف والتوصل إلى اتفاق بشأنه. ولقد أيدت هذا الهدف جهاتٌ من بينها الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك المعني بسورية ومجلس الأمن الذي دعا في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) إلى ”القيام، في أبكر وقت ممكن، بعقد مؤتمر دولي بشأن سورية من أجل تنفيذ بيان جنيف“... ”بدءاً بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، وتُشكل على أساس التوافق...“ (S/RES/2118 (2013))، ودعا كذلك، في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، إلى ”عملية انتقالية سياسية حقيقية“ مع ”التنفيذ الشامل لبيان جنيف“... (S/RES/2139 (2014)).

وخلال مؤتمر جنيف، انخرط الائتلاف السوري في المفاوضات متحلياً بروح المبادرة وبأسلوب بناء. وفي كل جلسة، أعربنا عن مواقف إيجابية وقابلة للتنفيذ، وأبدينا استعداداً لمناقشة جميع الجوانب المتعلقة ببيان جنيف على أمل إحلال السلام في بلدنا. وفي جنيف، قدمنا بيان مبادئ أساسية اقترحنا فيه إطاراً انتقالياً يتوافق مع الشروط الواردة في بيان جنيف ويلبي التطلعات الديمقراطية للشعب السوري، وأكدنا علناً التزامنا بالقانون الإنساني الدولي وشددنا على ضرورة السعي الجاد والمسؤول من جانب جميع الأطراف لتيسير دخول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. وقمنا أيضاً بتوسيع الصفة التمثيلية لوفدنا في جنيف، ليضم ممثلين عن الجيش السوري الحر والمجموعات الأخرى الناشطة على الأرض في سورية.

أما وفد السيد الأسد، على العكس من ذلك، فقد سعى فقط إلى خلط الأوراق وتأخير العملية. ولقد أظهر وفد النظام مراراً وتكراراً أنه لا يريد أو لا يستطيع التعامل مع القضايا الرئيسية المطروحة في بيان جنيف ورفض الطلب الذي أصر عليه الممثل الخاص المشترك بأن يناقش الطرفان تشكيل هيئة حكم انتقالية. وعوضاً عن ذلك، لجأ أعضاء وفد النظام السوري إلى الشتم والافتراء. وبعد الجولة الأخيرة من المفاوضات، اعتقلت سلطات

النظام في سورية شقيق أحد أعضاء وفدنا، وتبين أن الحكومة وضعت معظم أسماء أعضاء وفدنا على قائمة الإرهابيين لاعتقالهم وصادرت معظم أصولهم وممتلكاتهم.

وعلى الرغم من تعنت نظام الأسد، غادر الائتلاف السوري جنيف بعد الجولة الأخيرة، وقد وافق على جدول الأعمال الذي اقترحه الممثل الخاص المشترك. ولقد وافقنا أيضاً على مناقشة البندين الأول والثاني المدرجين على جدول الأعمال، وهما وقف العنف وإنشاء هيئة حكم انتقالية، على التوالي وبالتوازي، وهذا ما رفضه النظام. ولقد اطمأن الائتلاف السوري للمقاربة التي انتهجها الممثل الخاص المشترك، ولا سيما التزامه بضمان أن يكون محور التركيز الرئيسي للمحادثات إحراز تقدم بشأن تنفيذ بيان جنيف، بما في ذلك، وفي المقام الأول، إنشاء هيئة حكم انتقالية. ولا يزال إنشاء هيئة حكم انتقالية الهدف الرئيسي للائتلاف السوري في جنيف. فهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في سورية، ووقف العنف ومحاربة الإرهاب بفعالية، وإرساء أسس مستقبل مستدام يعمُّه السلام في بلدنا. وكما سبق أن قلنا مراراً وتكراراً، يجب أن تضمن هذه الهيئة استمرارية مؤسسات الدولة العاملة في إطار الرقي بها وإعادة تقييم دورها وإصلاح بناها التنظيمية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، بما يمكن جميع السوريين من العمل معاً لحماية المدنيين والتصدي للتهديدات الجسيمة التي تعوِّق سلامة بلدنا، بما في ذلك تهديد الإرهاب.

ولقد تجلى تعنت النظام كذلك من خلال استمراره في رفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عراقيل إلى المدن المحاصرة. ولقد اطلعنا ببالغ القلق على آخر إحاطة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي حملت عنوان ''العيش تحت الحصار'' وأفيد فيها بأن الأغلبية الساحقة من سكان المناطق المحاصرة يقبعون تحت حصار قوات النظام السوري وأجهزته الأمنية. وفي هذه الحالات، كانت قوات النظام السوري مسؤولة عن القصف المدفعي والغارات الجوية التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وسبَّبت الأضرار أو الدمار لمرافق لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسمح النظام السوري بالمرور الآمن من المناطق المحاصرة للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، ورفض ضمان رعاية الجرحى المرضى. وكما أشارت المفوضية، تمثل هذه الأعمال فشلاً من جانب النظام السوري في ضمان حق المواطنين في الحياة والغذاء والمياه والرعاية الصحية والمأوى، وتشكل انتهاكات سافرة للمسؤوليات القانونية للنظام السوري التي ينص عليها القانون الإنسان الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحتى أثناء العملية الأخيرة لإيصال المساعدات إلى حمص القديمة، اعتقل النظام مئات الرجال الذين تم إجلاؤهم. وعلى الرغم من إدانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رفض النظام السوري السماح لطرف ثالث محايد بالإشراف على ظروف هؤلاء المعتقلين، ونتيجة ذلك، لا يزال مصير أكثر من مئة فتى ورجل مجهولاً.

وبالإضافة إلى ذلك، ستفقد مفاوضات جنيف هدفها إذا ما استمر السيد الأسد في عزمه إجراء انتخابات رئاسية وترشيح نفسه للبقاء في منصبه، كما صرح مسؤولو النظام في مناسبات عديدة. وإذا حدث ذلك، فهذا يعني أن نظام الأسد ليست لديه على الإطلاق الرغبة في الموافقة على العملية السياسية الانتقالية المنصوص عليها في بيان جنيف، وأنه ليس جاداً بشأنها. وسيؤدي ذلك إلى انهيار العملية السياسية برمتها وإلى دخول سورية في دوامة من العنف الدموي لا نهاية لها.

إن الحاجة إلى إنهاء النزاع في سورية أكثر وضوحاً الآن من أي وقت مضى. فلقد قتل أكثر من ٠٠٠ ٥ سوري منذ أن بدأ مؤتمر جنيف. وبلغت حصيلة الخسائر في الأرواح حداً لا يطاق. وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم، لا تزال المحادثات في جنيف أكثر فرصة واقعية لإنهاء النزاع في سورية وإنشاء هيئة حكم انتقالية. وعلى هذا الأساس، أي الاتفاق على إنشاء هيئة حكم انتقالية والتنفيذ الكامل لبيان جنيف، يتوقع الائتلاف العودة إلى جنيف لاستكمال المحادثات في وقت لاحق، على النحو الوارد في جدول الأعمال المقترح في الاجتماع الأخير، ويشدد على عدم تجزئة المفاوضات وعلى مناقشة البندين الأول والثاني في جدول الأعمال، على التوالي وبالتوازي، كما اقترح السيد الإبراهيمي. وسنواصل مناشدة مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الجهات الفاعلة الشرعية من أجل اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإنجاح المحادثات. وبدون ضمان أن يكون وفد النظام مخولاً الالتزام بجدول الأعمال ومستعداً للقيام بذلك بشكل جدي في الجولة القادمة من المفاوضات، ومناقشة آليات إنشاء هيئة الحكم الانتقالية بالتفصيل، ستكون المحادثات مضيعة للوقت، وستجيز للحكومة مواصلة قتل المدنيين واعتقال المئات من الأبرياء. ولقد أعلن وفدنا موافقته على البندين الواردين في جدول الأعمال الذي اقترحه السيد الإبراهيمي، وعلى السعي تحديداً لتحقيق الهدفين المتمثلين في وقف العنف وإنشاء هيئة حكم انتقالية، على التوالي وبالتوازي.

ولمجلس الأمن دور أساسي يتوجب عليه أن يضطلع به لضمان نجاح مؤتمر جنيف بشأن سورية. ويجب أن يبذل أعضاء المجلس المزيد من المساعي لكفالة استعداد نظام الأسد وحلفائه للتفاوض بشأن الجوانب التقنية وأدوات التنفيذ لإنشاء هيئة الحكم الانتقالية، على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكما طلب

الممثل الخاص المشترك. وإذا ما ظلَّ النظام السوري يرفض البحث في مسألة العملية الانتقالية الأساسية، فباسم الشعب السوري، يناشد الائتلاف السوري مجلس الأمن النظر في اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإجبار النظام على إعادة النظر في موقفه.

(توقيع) أحمد **الجربا**
رئيس الائتلاف الوطني السوري